



الهجرة غير الشرعية... كابوس يهدد البشرية.

يناير ٢٠٢٠

تقرير ملتقى الحوار للتنمية وحقوق النسان

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

لم تكن حركة الهجرة غريبة على البشرية، فمنذ بداية الحياة البشرية ينتقل الناس من مكان آخر، إما لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، أو حتى بسبب التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، إلا أنه مع مطلع تسعينات القرن الماضي تحولت الهجرة إلى كارثة تتهدد مثلث العملية، سواء دول المنبع أو المصب أو المهاجرين أنفسهم.

ومع ما شهده العالم من حروب وإرهاب أصبحت الهجرة هي الخيار الوحيد للكثير من البشر، لا يجدون أمامهم سبيلا سوى الهروب من الصراع أو الاضطهاد أو ما يتعرضون له في ظل هذه الأحداث المخيفة من انتهاكات لحقوقهم الإنسانية، ما يدفعهم للبحث عن بيئات أخرى تحتضنهم.

الهجرة من منظور إنساني

والحقيقة أنه منذ التسعينات أصبحت الهجرة غير الشرعية سمة العصر، وازدادت انتشاراً وتفاقماً منذ نهاية التسعينيات حتى وقتنا الراهن، بل وإنها بدأت تتخذ أشكالاً جديدة غير معروفة سلفاً وأصبح متربكون من العملية أشبه بعصابات الإتجار بالبشر..

وغالبا ما تكون دول الغرب الأوروبي والأمريكي هدفا للمهاجرين الذين يعانون ويلات الحروب والفقر وغياب الأمن، سواء في آسيا أو إفريقيا، وتكون دول المغرب العربي وسواحلها مثل المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا منفذا للعبور إلى ذلك العالم الأوروبي الذي وصل إلى مرحلة التوتر بسبب زيادة المهاجرين، لاسيما دول فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، التي وجدت نفسها أمام أزمة فعلية مع ارتفاع وثيرة الصراعات والحروب الأهلية في دول الشرق الأوسط وإفريقيا.

وهكذا أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطرا يواجه الجميع، سواء الدول مصدرة الهجرة أو دول عبور المهاجرين، أو دول استقبالهم، والمهاجرين أنفسهم، الذين يشاهدون الموت بأعينهم عشرات المرات في رحلاتهم غير الآدمية.

ولم يعد الأمر مجرد ظاهرة يمكن أن تمر مرور الكرام، فقد باتت ظاهرة متوطنة تنعكس على سياسات الدول وتوجهاتها، وكذلك علاقات الدول ببعضها البعض، وتحمل التكاليف الأمنية الباهظة للتصدي لتدفق المهاجرين، أو لفقدان القوة البشرية لدول بعينها.

وبحسب إحصائيات الأمم المتحدة، أصبحت الأرقام مؤشراً للخطر الحقيقي لمسألة الهجرة غير الشرعية، وكيف يمكن أن تعمل هذه الظاهرة على إحداث تغيير ديموغرافي في دول بعينها، أصبح المهاجرون فيها نسبة لا يستهان



بها وسط السكان الأصليين للبلد، بما لهم من قيم وعادات وأفكار، ففي عام ٢٠١٧، بلغ عدد المهاجرين ٢٥٨ مليون شخص، مقارنة بنحو ١٧٣ مليون في عام ٢٠٠٠. ويعتقد إن نسبة المهاجرين من سكان العالم أعلى بقليل من تلك المسجلة على مدى العقود الماضية، أي ما يزيد عن ٣.٤٪ في عام ٢٠١٧، مقارنة مع ٢.٨٪ في عام ٢٠٠٠ و ٢.٣٪ في عام ١٩٨٠.

وفوق ذلك، هناك ما يقرب من ٦٨ مليون مشرد قسري، بما في ذلك أكثر من ٢٥ مليون لاجئ و ٣ ملايين طالب لجوء وأكثر من ٤٠ مليون مشرد داخليًا.

الهجرة من منظور قانوني

رغم انتشار الظاهرة وتفشيها الواضح، إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه قانونيًا للمهاجر، فتعرف الأمم المتحدة المهاجر على أنه: "شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كراهية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية"، وهو تعريف قد لا يتواءم مع الاستخدام الشائع للفظ "المهاجر" في وقتنا الراهن، إذ أن المسمى يتضمن أنواعًا محددة من المهاجرين قصيري الأجل مثل عمال المزارع الموسمييين الذين يسافرون لفترات قصيرة للعمل بزراعة منتجات المزارع وحصادها. أما اتفاقية ١٩٥١ بشأن اللاجئين، فتعرف اللاجئ على أنه: "كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفنقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك".

مخاوف الهجرة (دول مصدرة ومستقبلة وبوابات العبور)

جاء ذكر المهاجرين واللاجئين في أهداف التنمية المستدامة مؤخرًا كترجمة لمخاوف الدول، سواء الدول المصدرة للمهاجرين، أو بوابات عبورهم، أو الدول المستقبلة، واعترافًا بأنهم باتوا يشكلون نسبة كبيرة في واقع الدول.

وفرض وجود المهاجرين والهجرة غير الشرعية نفسه على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فأول مرة تعترف هذه الخطة بمساهمة الهجرة في التنمية المستدامة، وهناك ١١ هدفًا من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ تحتوي على



أهداف ومؤشرات ذات الصلة بالهجرة، ما يؤكد على أن الدول باتت تتعامل مع مخاوفها من مسألة اللاجئين والمهاجرين بطريقة عملية.

وهنا برز الشكل الإنساني لخطة التنمية المستدامة، وظهر المبدأ الأساسي لجدول أعمالها ينص صراحة على "عدم التخلي عن أحد" بما في ذلك المهاجرين.

وجاء في المرجعية المركزية لأهداف التنمية المستدامة في الهدف ١٠.٧: تسهيل الهجرة والتنقل المنظم والأمن والمنظم والمسؤول للأشخاص من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والمدارة بشكل مسؤول، كما تشير الأهداف الأخرى مباشرة إلى الهجرة من خلال الاتجار والتحويلات المالية وحركة الطلاب الدوليين والعديد من الأمور ذات الصلة بالهجرة، كما ترتبط الهجرة بشكل غير مباشر بالعديد من الأهداف الأخرى التي تضمنتها الخطة.

وفي ظل الحروب والصراعات وما تجلبه للبلدان من كوارث إنسانية، لم تعد الهجرة فعلاً قاصراً على الرجال، فمن بين الـ ٢٥٨ مليون مهاجر في ٢٠١٧، كان هناك نسبة ٤٨٪ منهم نساء مهاجرات، و٣٦.١ مليون طفل مهاجر، و٤.٤ مليون طالب دولي، و١٥٠.٣ مليون عامل.

وتشير بيانات الأمم المتحدة وبوابة الهجرة إلى أن ٣١٪ من المهاجرين يقيمون في قارة آسيا و٣٠٪ في أوروبا و٢٦٪ في الأمريكيتين و١٠٪ في أفريقيا و٣٪ في البلدان الجزرية، وتشير النسبة المتوجهة إلى أوروبا وأمريكا إلى هجرة غير شرعية على الأغلب.

من المتوقع أن ينمو الرقم الإجمالي للمهاجرين لأسباب عديدة، بما في ذلك النمو السكاني، وزيادة التواصل، والتجارة، وارتفاع معدلات عدم المساواة، والاختلالات الديموغرافية وتغير المناخ. توفر الهجرة فرصة وفوائد هائلة - للمهاجرين والمجتمعات المستقبلية والمجتمعات الأصلية أو المصدرة، إلا أنها على الجانب الآخر تخلق تحديات كبيرة لهذه الدول، وتشمل هذه التحديات البنى التحتية الاجتماعية الساحقة مع وصول أعداد كبيرة من الناس بشكل غير متوقع، ووفيات المهاجرين الذين يقومون برحلات خطيرة، وتفرغ البلدان من قوتها البشرية فيما يخص الدول المصدرة للهجرة، أو أعباء إضافية تواجه دول العبور.



ويعد الميثاق العالمي للهجرة هو أول اتفاق عالمي للأمم المتحدة بشأن نهج مشترك للهجرة الدولية بكل أبعاده، إلا أنه غير ملزم قانونًا، وإنما يركز على قيم سيادة الدولة، وتقاسم المسؤولية، وعدم التمييز، وحقوق الإنسان، ويدرك أن هناك حاجة إلى نهج تعاوني لتحسين الفوائد العامة للهجرة، مع معالجة المخاطر والتحديات التي يواجهها الأفراد والمجتمعات في بلدان الأصل والعبور والمقصد.

ويشتمل الاتفاق العالمي على ٢٣ هدفًا لتحسين إدارة الهجرة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. الميثاق:

يهدف إلى التخفيف من الدوافع الضارة والعوامل الهيكلية التي تعيق الناس من بناء والحفاظ على سبل العيش المستدامة في بلدانهم الأصلية.

يعتزم تقليل المخاطر وأوجه الضعف التي يواجهها المهاجرون في المراحل المختلفة للهجرة من خلال احترام وحماية وإعمال حقوقهم الإنسانية وتوفير الرعاية والمساعدة لهم.

يسعى إلى معالجة الشواغل المشروعة للدول والمجتمعات، مع الإقرار بأن المجتمعات تمر بتغيرات ديمغرافية واقتصادية واجتماعية وبيئية على مستويات مختلفة قد يكون لها آثار على الهجرة نتيجة لها.

تسعى جاهدة إلى تهيئة الظروف المواتية التي تمكن جميع المهاجرين من إثراء مجتمعاتنا من خلال قدراتهم البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تسهيل مساهماتهم في التنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

يمكن الاطلاع على قائمة الأهداف الـ ٢٣ في الفقرة ١٦ من الميثاق العالمي للهجرة.

ويلات الحروب تقذف المهاجرين في وجه أوروبا (سوريا واليمن)

كشفت إحصائيات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الحرب في سوريا عن أن الحرب السورية المستمرة منذ ٢٠١١ شردت ما لا يقل على ١١ مليون سوري خارج البلاد، وفرار ٤ مليون منهم إلى دول الجوار ومئات الألاف إلى دول الغرب الأوروبي والأمريكي، هذا بالإضافة إلى الملايين من المشردين في الداخل السوري يبحثون عن طريق لمغادرة البلاد بسبب الحرب.



وتشير التقارير إلى أن لبنان استقبلت ما يقدر بـ ١١١٣٩٤١ لاجئاً من السوريين، في حين بلغ عددهم في الأردن ٦٢٩٢٤٥ لاجئاً، أما في العراق فقد وصل عدد اللاجئين السوريين إلى ٢٤٩٤٦٣ لاجئاً.

وكشفت الأرقام الصادرة عن المفوضية أن عدد السوريين الذين توجهوا إلى مصر بلغ ١٣٢٣٧٥ لاجئاً، في حين توجه ٢٤٠٥٥ لاجئاً سورياً إلى باقي دول شمال إفريقيا.

وفي اليمن كان الوضع أكثر سوءاً، فحتى العام ٢٠١٦، أفادت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن، بأن الحرب الأهلية في اليمن تسببت إلى تهجير ٢.٨ مليون يمني.

وقالت المفوضية إن "الحرب الأهلية في اليمن، تصاعدت منذ مارس من العام الماضي، وأدت إلى تهجير ٢٨ مليون يمني، ويعد اجمالي هذا الرقم من المهجرين خلال عام هو الأعلى مقارنة ببقية الصراعات الدائرة في العالم".

وأوضح البيان أن هذا العدد قد تجاوز عدد سكان العاصمة صنعاء، في حين ما يزال اليمن يستضيف حوالي ٢٧٠ ألف لاجئ معظمهم من الصومال، وأن نحو ١٠ آلاف لاجئ يأتون إلى سواحل اليمن قادمين من الشرق الأدنى والقرن الأفريقي للبحث عن فرص الأمن وسبل العيش في اليمن أو في دول الخليج.

الجدير بالذكر أن اليمن هو البلد الوحيد في شبه الجزيرة العربية الذي وقع على اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين ١٩٥١ وبروتوكولها ١٩٦٧.

وبحسب الإحصاءات، ارتفع عدد النازحين داخلياً، ممن تم إجبارهم على الهرب من منازلهم بسبب النزاع المسلح وانتشار العنف، الذين أقاموا على المناطق الحدودية لبلدانهم من ٢١ مليون عام ٢٠٠٠ إلى ٣٨،٢ بنهاية عام ٢٠١٤.

• في عام ٢٠١٤، قام ١١ مليون إنسان بالنزوح، وهو ما يشكل أعلى معدل حتى الآن، أي أنه يوجد شخص مجبر على الهرب كل ٣ ثوان، أو ما يعادل ٣٠٠٠٠٠ مجبرين على النزوح يوميا.



كما يأتي ٦٠% من النازحين حديثا من خمسة بلدان فقط: العراق، جنوب السودان، سوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا.

وهناك ١٩.٥ مليون: تقدير عدد اللاجئين حول العالم، بالإضافة لـ ٣٨,٢ مليون نازح داخليا يصبح العدد ٥٩.٥ مليون لاجئ، طالب لجوء، ومهجر قسريا، وأكثر من نصف (٥٣%) اللاجئين حول العالم يأتون من سوريا (٣,٨٨ مليون)، أفغانستان (٢,٥٩ مليون) والصومال (١,١١ مليون).

غرب إفريقيا وجحيم الإرهاب.. هروب السكان

كان انتشار الإرهاب في دول الشرق الأوسط سبباً مباشراً لزيادة تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى دول أوروبا، وقد كانت دول غرب أوروبا نموذجاً صارخاً لهذه الهجرات، لاسيما من الدول التي تعد موطناً لحركات إرهابية بعينها، مثل نيجيريا التي تعد موطن جماعة بوكو حرام الإرهابية، والصومال وجيرانها التي تؤرقها عمليات جماعة الشباب الإرهابية، وهي الجماعة المنتمة للقاعدة.

وإذا كان عدد المهاجرين في العالم قد وصل إلى حوالي ٢٥٨ مليون مهاجر، فإنه من بين هذه النسبة هناك حوالي ١٩.٣ مليون يخرجون من إفريقيا، وفي منطقة غرب إفريقيا وحدها حوالي ٨.٤ مليون مهاجر، أي تعتبر هي المنطقة الفرعية الأكبر في عدد المهاجرين.

فعلى سبيل المثال، يعاني الصومال من وضع أمني مترهل بسبب حركة الشباب المجاهدين التي ما زالت تعادي الحكومة الصومالية وتستهدف مؤسساتها وأعضائها بذريعة التدخل الأجنبي للبلاد، ولم يكتفِ بنيران الحركة الصومال فقط، بل تجاوز الأمر إلى دول الجوار، وفي مقدمتها كينيا التي تلقت عدة ضربات موجعة، أبرزها الهجوم الدامي الذي شنته الحركة ٢١ سبتمبر عام ٢٠١٣، وراح ضحيته نحو ٧٠ شخصاً على الأقل.

ويمكن أن نصف الإرهاب في غرب إفريقيا على أنه إرهاب عابر للأوطان، إذ أنه بسبب الحدود الجغرافية الهشة بين بلدان القارة السمراء تتمكن الحركات الإرهابية التي تقيم عادة على القرى الحدودية، من تهديد جيران الدولة، أملاً في توسيع رقعة سيطرة هذه الحركات، مثل حركة الشباب وحركة بوكو حرام والمرابطين والملثمين، وغيرها من الحركات الجهادية المتطرفة التي ظهرت في هذه المنطقة.

وعلى الرغم من رفض الغالبية الإفريقية لهذه الحركات المتشددة والإرهابية، إلا أنها باتت واقعا يتهدد القارة، فهي حركات تستهدف الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو في إرهاب عابر للأوطان، ينتشر كالسرطان بين مختلف البلدان الإفريقية عبر الحدود المشتركة وارتباط الجغرافيا السياسية لهذه البلدان.

ويحذر خبراء أمنيون من أن انتهاء التنظيم الإرهابي "داعش" وانحساره في العراق وسوريا يهدد بعودة أفراد التنظيم الأفارقة إلى بلدانهم بما يحملونه من إرث داعشي قد يزيد الطين بله في إفريقيا، وهو ما ينذر بساحة مواجهة مفتوحة في الساحل الإفريقي ووسط وغرب إفريقيا.

لذا، تعيش إفريقيا اليوم في منحدر خطير، فالقارة المكلومة تعيش بين طعنات الإرهاب والحركات العرقية وأصوات التفجيرات والسطو والقتل، وبعين أخرى تتطلع بأمل إلى استراتيجية أمنية قارية ناجعة تنتشلها من الظلام الذي فرضته عليها سنوات الاستعمار وبقيت آثاره عالقة بها حتى يومنا هنا، ولن يتحقق هذا إلا بتحديد موقفا إفريقيا موحداً تجاه قضايا الهوية والمواطنة.

وتوضح الإحصائيات الدولية كيف تزايدت معدلات الهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا، وتحديدًا الغرب الإفريقي في السنوات الأخيرة باتجاه دول العبور ثم إلى وجهة المهاجرين النهائية في أوروبا، ويأتي على رأس الأسباب تلك المشكلات المتعلقة بالإرهاب، خاصة وأنه تحول إلى حركات مسلحة وانفصالية تهدد أمن المخالفين في المذهب والعقيدة والعرق.

ويشير التقرير الصادر عن الاتحاد الإفريقي عام ٢٠١٧ والمعني بتقييم سياسات الهجرة، بأن منطقة غرب أفريقيا تشهد حركة ديناميكية مستمرة فيما يخص الهجرة، وتمثل الهجرة الداخلية حوالي ٨٤٪، فيما تمثل النسبة المتبقية الهجرة إلى الجنوب الإفريقي أو إلى أوروبا.

كما تشير الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥؛ إلى أن دولة كوت ديفوار هي أكثر دول غرب أفريقيا هجرة، حيث يصل عدد المهاجرين منها إلى ٢.١٧٥.٣٩٩ مهاجر، وتأتي نيجيريا . وهي موطن حركة بوكو حرام الإرهابية . في المرتبة الثانية بحوالي ١.١٩٩.١١٥ مهاجر، فيما تأتي بوركينا فاسو في المركز الثالث بحوالي ٧٠٤.٦٧٦ مهاجر، بينما يبلغ متوسط باقي دول منطقة الغرب الإفريقي بين ٣٠٠.٠٠٠، وتأتي جزر الرأس الأخضر في نهاية الترتيب من حيث عدد المهاجرين بحوالي ١٤.٩٢٤ مهاجر.

ويُشير التقرير ذاته الصادر عن الأمم المتحدة إلى أن نسبة المهاجرين إلى عدد سكان دولة المهجر، فإن دولة جامبيا تتصدر الترتيب بحوالي ٩.٧٪ إلى إجمالي سكانها، فيما تأتي كوت ديفوار ثانياً بنسبة ٩.٦٪ إلى عدد سكانها، فيما تبلغ نسبة المهاجرين من نيجيريا إلى عدد سكانها حوالي ٠.٧٪.

مؤشرات وأرقام عالمية حول الهجرة

تشير الأرقام العالمية إلى أن هناك واحداً من كل ٣٠ إنسان على سطح الكوكب هو مهاجر يعيش في دولة أخرى، في عام ١٩٩٠ كانت النسبة واحداً من بين كل ٣٥ إنسان، ويعيش أكثر من نصف عدد المهاجرين حول العالم في ١٠ دول فقط، وفي عام ٢٠١٥ أقام ثلثي المهاجرين الدوليين (٦٧٪) في ٢٠ دولة فقط.

• تختلف الى حد كبير نسبة المهاجرين في كل دولة في العالم، فبينما على سبيل المثال تبلغ النسبة في الإمارات العربية المتحدة (٨٨٪)، دولة قطر (٧٥٪)، دولة الكويت (٧٤٪)، سنغافورة (٤٥٪)، ومن دول الإتحاد الأوروبي ليختنشتاين (٦٣٪) ولوكسمبورج (٤٤٪).

• أما عن الدول صاحبة أقل نسب المهاجرين فهي الهند وهايتي (٤.٠٪)، إريتريا والبيرو (٠.٣٪)، الفلبين والصومال (٠.٢٪)، الصين واندونيسيا وميانمار وفيتنام (٠.١٪)، ومن دول الإتحاد الأوروبي ليتوانيا، سلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا وبولندا.

وتستضيف الولايات المتحدة الأمريكية النصيب الأكبر من المهاجرين الدوليين (٤٦،٦ مليون مهاجر، أو ما يقدر بـ ١٩،١٪ من إجمالي العدد)، تتبعها ألمانيا بعدد يقدر بـ ١٢ مليون، ثم روسيا ١١،٦ مليون، المملكة العربية السعودية ١٠،١ مليون، المملكة المتحدة ٨،٥ مليون، الإمارات العربية المتحدة ٨،١ مليون، كندا ٧،٨ مليون، فرنسا ٧،٧ مليون، أستراليا ٦،٧ مليون واسبانيا ٥،٨ مليون. (بما في ذلك من ولدوا خارج الدول حاملي جنسيتها).

وبنحو ٧٦ مليون مهاجر، تعد أوروبا هي أكثر الوجهات جذبا للمهاجرين، ففي عام ٢٠١٧، استقبلت أوروبا ٩٥٠٨٥ مهاجر عن طريق البحر المتوسط، وفي نفس العام ٢٠١٧، شهد البحر المتوسط عدد ٢١١٢ حالة وفاة.

ووصل عدد المهاجرين في دول الإتحاد الأوروبي عام ٢٠١٤ نحو ٣٣،٥٧ مليون مهاجراً، وأصبح المهاجرين يشكلون ٧٪ من التعداد الكلي لدول الإتحاد الأوروبي.



ويقسّم إجمالي عدد المهاجرين إلى، ١٤ مليون مهاجر كانوا مقيمين بدولة أخرى ضمن دول الإتحاد الأوروبي و١٩،٥٧ مليون أقاموا في دول أخرى، تستضيف ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا، إسبانيا وإيطاليا ما يقرب من ثلاثة أرباع المهاجرين.

في عام ٢٠١٥، احتلت المرأة أكثر من نصف عدد المهاجرين في الهجرة العالمية، بواقع ٤٨٪، في ١٠١ دولة حول العالم. من بين الدول صاحبة أعلى تمثيل للمرأة كانت نيبال، مولدوفا، لاتفيا، إستونيا، بولندا أو مونتينيغرو.

سواحل تركيا.. الثقب الأسود للهجرة غير الشرعية

ابتزاز دولي بالمهاجرين

لم تستفد بلدًا من مأساة الهجرة غير الشرعية مثلما فعلت تركيا، فقد كان هذا الملف سلاحًا جاهزًا للاستخدام في يد الحكومة التركية على الدوام، ولطالما عمد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى استخدامه في الضغوط السياسية والابتزاز الدولي للأوروبيين، بينما وعلى عكس الاتفاقيات الموقعة بين أنقرة والاتحاد الأوروبي، كانت تركيا هي الثقب الأسود لتسريب المهاجرين إلى أوروبا، بحالة من التواطؤ الحكومي مع العصابات، لمزيد من الضغط على الأوروبيين..

وقد رصدت التقارير مئات الحالات لغرق المهاجرين غير الشرعيين عبر السواحل التركية، فقد أصبحت تركيا في الآونة الأخيرة. في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان. بمثابة الثقب الأسود لتسريب اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا، خاصة وأن المسألة تحولت إلى تجارة رابحة يمارسها مسؤولون أتراك بتوفير قوارب الموت للمهاجرين، فيكون المصير المحتوم، إما الوصول بشكل غير شرعي إلى شواطئ أوروبا، أو الموت في عرض البحر.

وكشف تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية مؤخرًا عن تهاون الحكومة التركية في التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية، وعدم اتخاذها الإجراءات المطلوبة لمكافحة الهجرة المشكلة وفق المتفق عليه مع دول الغرب.

ويطالب التقرير الأمريكي السلطات بتحديد هوية المتاجرين بالبشر وسرعة القبض عليهم، فيما قال خبير الهجرة، ورئيس مركز الأبحاث السياسية والهجرة في جامعة حجة تبة، مراد أردوغان، لإذاعة صوت روسيا، في فبراير ٢٠١٦: إن إيقاف عمليات انتقال المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، لا يمكن أن تتم دون التعاون مع تركيا.



وتؤكد الأرقام أن تركيا أصبحت الأولى عالميا في تسريب عمليات الهجرة غير الشرعية، إذ تنشط تجارة تهريب البشر في حي أقصراي بإسطنبول، بينما تعتبر حدود ولاية أدرنة نقطة العبور إلى أوروبا، أما منظمة الشرطة الأوروبية "يوروبول"، فقد وصفت في بيان لها تركيا بالدولة المركزية في تهريب البشر داخل منطقة البحر المتوسط، مشيرة إلى أن المنظمة شكلت فريقا خاصا من ١٣ خبيرا دوليا يحمل اسم "العمليات المشتركة" للكشف عن العصابات المسؤولة عن تهريب البشر، ومكافحة شبكات الهجرة غير الشرعية في البحر المتوسط.

وأوضحت المنظمة وفق موقع الأخبار التركي تي ٢٤، أن تركيا تعتبر من أكثر الدول نشاطا في الهجرة غير الشرعية بعد أن سجلت ١٠٠ واقعة تهريب، وأحصت الشرطة الأوروبية ١١٢ شخصا مشتبهيا فيهم داخل البلاد.

بهذا الرقم تجاوزت تركيا ليبيا التي تقع على الضفة الأخرى من المتوسط، وجاءت في المركز الثاني بـ ٥٧ واقعة تهريب لتتفوق بدورها على اليونان شهدت ٢٣ حادثة تهريب فقط، أما عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا في ٢٠١٤ وفق الإحصاءات الرسمية فقد بلغ قرابة ٢٢٠ ألف مهاجر ونتيجة زيادة الضغط على الحدود اليونانية والإيطالية، توفي ٣ آلاف شخص غرقاً.

وفي تصريحات سألقة نقلتها "فرانس برس"، أعرب مدير المركز الأوروبي لمكافحة تهريب المهاجرين "يوروبول"، روبرت كريبينكو، عن أسفه الشديد إزاء استمرار عمليات تهريب المهاجرين عبر تركيا، مؤكداً على خطورة ممارسات غير قانونية من بينها المتاجرة بحياة البشر في مقابل الأموال بالرغم من الاتفاقيات التي أجراها الاتحاد الأوروبي مع أنقرة.

منافذ التهريب بطول تركيا وعرضها

وخريطة الهجرة غير الشرعية تكشف عن أنه يوجد هناك في تركيا نحو ١٣٠ معبرا حدوديا بريا وبحريا وجويا، وتقدر الحدود البرية مع بلغاريا واليونان وسوريا والعراق وإيران وأرمينيا وجورجيا بـ ٣ آلاف كيلو متر، إضافة إلى الساحل البحري، الذي تبلغ مساحته ٨ آلاف و ٣٣٣ كيلومترا، الأمر الذي يسهل من عمليات الهجرة غير الشرعية، لذا استحوطت تركيا وبجدارة لقب "الثقب الأسود للهجرة غير الشرعية".

وهنا تشير تقارير دولية إلى أن بلدات إسطنبول، وإزمير، وموغلا، ومرسين هم أكثر النقاط المرورية للمهاجرين من تركيا وإليها، ويتمتع الأشخاص الذين يقومون بأعمال تهريب البشر بأكبر درجة من الحرفية، حيث تقوم عصابات



محترفة بخداع المهاجرين والتلاعب بآمالهم، وبتحديد المبلغ الذي يدفعه كل شخص قبل أن يضع أقدامه على القوارب المتهالكة، وانتهاء بتسليمهم إلى الموت أو شواطئ أوروبا.

وحتى في التقارير الصحفية داخل تركيا، تشير إلى ما أطلقوا عليه مافيا الاتجار بالبشر في تركيا، ففي مقابل ٥٠٠ يورو تمنع عصابات التهجير للمهاجر جوار سفر مزور إلى دولة أوروبية، إذ أن العبور إلى أوروبا بالنسبة للمهاجرين واللاجئين الراغبين في حياة جديدة يمكنهم الوصول إليها عن طريق اجتياز البحر من خلال تركيا، ما جعل من القوارب المحملة بالبشر في الصباح متجهة إلى بحر إيجه مشهدًا مألوفًا، وسط تجاهل الأمن والسلطات التركية.

وترصد التقارير وجود عدد كبير من المحلات التي تتبع الهواتف المحمولة القديمة رخيصة الثمن للتجار والمهاجرين الذين يقومون بتغيير هواتفهم وخطوطها باستمرار لإعاقة تتبع الشرطة لهم.

ويؤكد المراقبون أن ألمانيا أكثر المتضررين من أزمة اللاجئين في أوروبا، فيشير موقع "ديوتشه فيله" إلى أن هجرة اللاجئين السوريين الحاصلين على تصريح إقامة في ألمانيا، بطرق غير شرعية عبر تركيا، تزداد بشكل مستمر من أجل العودة بعائلاتهم إلى ألمانيا من جديد.

أكذوبة التعاون.. ١٣٪ من اللاجئين يمرون عبر تركيا

يؤكد تقرير لموقع "ديوتشه فيله" على أن ١٣٪ من القادمين إلى أوروبا يأتون عبر تركيا، حيث زاد عدد اللاجئين الهاربين إلى أوروبا بالطرق غير الشرعية عبر تركيا حتى بداية شهر مارس ٢٠١٨، مقارنة بالفترة نفسها في العام ٢٠١٧ إلى ١٥ ألفا و٤٥٠ مهاجر غير شرعي، ومع تزايد الأوضاع سوءا داخل تركيا وأزماتها السياسية والاجتماعية بعد محاولة الانقلاب في ٢٠١٦، وخصوصا بالنسبة للعرقية الكردية، أصبح الأتراك أنفسهم أول الباحثين عن فرصة للفرار من الاضطهاد السياسي والاجتماعي الذي تمارسه سلطات الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان.

وكشفت تقارير مفوضية الاتحاد الأوروبي عن أنه بالرغم من اتفاقية إعادة اللاجئين بين تركيا والاتحاد الأوروبي، إلا أن الوضع لا يزال غير مستقر، إذ زادت أعداد اللاجئين إلى أوروبا عبر الحدود التركية، مقارنة بالشهور الثلاثة الأولى من ٢٠١٧، بنسبة ١٠٠٪.



وفي ٢٠١٥، بلغ عدد المهاجرين إلى أوروبا عبر تركيا ٨٥٠ ألف مهاجر، نصفهم من السوريين، و١٣٪ منهم قادمون من تركيا، كما أوضح تقرير داخلي للمفوضية الأوروبية أن دول الاتحاد الأوروبي استقبلت ٣٨٦٨٧ مهاجرا من تركيا، خلال الفترة من يناير حتى منتصف سبتمبر عام ٢٠١٨، بزيادة قدرها ٤٣٪ مقارنة بـ ٢٠١٧.

كما أن البيانات الرسمية أوضحت مسارات خريطة التنقل بين تركيا وأوروبا، وجاءت كالتالي: ٣٦٤٢٣ شخصا فروا من تركيا إلى اليونان، وسلك ١٢١٤٧ مهاجرا الطرق البرية، وذهب ١٩٦٥ آخرين من تركيا إلى إيطاليا و٢٣٩ إلى بلغاريا و٧١ إلى قبرص، بينما لا تقتصر الهجرة الشرعية من تركيا على القادمين من دول أخرى بل إن الأتراك أنفسهم يسجلون أرقاما كبيرة بلغت ٤٥٠٠ فرد أي ٤٥٪ من الذين وصلوا إلى أوروبا بالطرق البرية، يحملون الجنسية التركية.

كما تؤكد البيانات أن اليوم الواحد يشهد من ٢ إلى ٣ آلاف شخص يصلون إلى جزر اليونان انطلاقا من السواحل التركية على متن قوارب صغيرة تسع من ١٠ إلى ١٥ شخصا، مما يعني أن ما يزيد على ٢٠٠ قارب يتحركون من تركيا إلى اليونان.

الإتجار بالبشر.. ١٠ مليارات دولار لعصابات تركيا

لم تعد الهجرة غير الشرعية مجرد أزمة تواجهها الدول، فهي إلى جانب ذلك تحولت إلى سوق سوداء وتجارة مربحة للعصابات، لاسيما في تلك البلدان التي أصبحت معبرا للمهاجرين غير الشرعيين، مثل تركيا.

وتشير التقارير الصحفية التوثيقية إلى أن أرباح تجارة تهريب المهاجرين بلغت ٤٠ مليار دولار سنويا على الأقل، ويبلغ نصيب تركيا منها قرابة ١٠ مليارات بحسب صحيفة "خبر ترك" التركية.

وبحسب صحيفة "سبوتنيك" الروسية في تركيا، فإن أغلب التجار الذين دخلوا مهنة تهريب البشر، هم سوريون، ويتقاضى المهرب منهم ٢٥٠٠ يورو عن كل شخص.

وهنا نذكر بأن النمسا فككت عصابة تتاجر في تهريب البشر عبر تركيا، وكانت مفاجأة التحريات التي أظهرت أن العصابة حققت ١٥ مليون يورو أرباحا من تهريب لاجئين سوريين وعراقيين في عام واحد فقط.



عصابات التهريب.. يديرها الأتراك داخل السجون

في مديرية أمن مرسين التركية، تؤكد شعبة مكافحة تهريب المهاجرين وتجار البشر أنها ألقت القبض على ٦١ شخصا يديرون عصابات تهريب البشر، وبحسب صحيفة ستار التركية، فإن هذه العصابة كانت تدير أكبر تنظيم لتهريب المهاجرين من تركيا إلى أوروبا، وأن مراقبتهم استمرت لأكثر من ٦ أشهر قبل القبض عليهم.

وأكدت التحريات أن الأتراك أنفسهم، لاسيما من المعارضة السياسية وحزبي العمال الكردستاني وحزب التحرر الشعبي الثوري أو المنتمين لجماعة فتح الله جولن، أصبحوا جنباً إلى جنب مع المهاجرين القادمين من سوريا وأفغانستان وإيران والعراق وباكستان، هدفا لعصابات التهريب.

اللافت هنا أن مدير العصابة الرئيسي، ويدعه "الدب محمود"، كان يدير العمليات من داخل السجون التركية التي تعج بالمعارضين السياسيين، وكان يعطي التعليمات باستخدام هاتفه المحمول من داخل السجن، ويتم تسليم جوازات السفر المزيفة للمهاجرين عبر أصدقائه خارج السجن.

وهنا، نورد التصريحات التي أدلى بها وزير الداخلية النمساوي، وولفجانج سوبوتكا، عندما نكر أن بلاده فككت عصابة تركية لتهريب البشر، نجحت في تهريب نحو ١٠ آلاف شخص إلى غرب أوروبا في السنوات الـ ١٠ الماضية، مؤكداً اعتقال أغلبية أفراد العصابة باستثناء ٣ من قادتها وصدور أحكام بحق عدد من الموقوفين.

وعلى الرغم من محاولات الاستغلال السياسي المستمرة لأزمات المهاجرين في تحقيق مصالح سياسية وتوسعية، إلا أن الغرب الأوروبي انتبه مؤخراً لمحاولات الابتزاز التركي التي لا تتوقف، لاسيما بعد خروج التقارير التي أثبتت أن تركيا كانت شوكة في ظهر الأوروبيين، ومورست عبر الدولة التركية أكبر عمليات تهريب المهاجرين، وهو ما يمكن أن يغير في السياسات الأوروبية في التعامل مع هذا الملف خلال السنوات المقبلة.

خطوات جادة لمكافحة الهجرة غير الشرعية..

كيف منعت مصر قوارب الموت!؟

جاء إعلان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في ٢٠١٨ خلال مؤتمر "حكاية وطن" بأنه منذ سبتمبر ٢٠١٦، لا توجد هجرة غير شرعية من مصر إلى أوروبا، مؤكداً على أن فرص العمل التي توفرت عبر المشروعات القومية ساهمت في القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

هذا بالطبع إلى جانب الإجراءات الأمنية والتشريعية التي اتخذتها الدولة المصرية خلال تلك الفترة للقضاء على ظاهرة قوارب الموت، وهو أمر يشي بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قابلة للحل، وليست أزمة كما يراها البعض، فقد بدأت التجربة المصرية المشهود لها في هذا الجانب بعلاج الأسباب والقضاء عليها، حيث خصصت الدولة ٢٠٠ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تستوعب البطالة، وركزت هذه المشروعات في المناطق التي تنتشر بها عمليات الهجرة غير الشرعية.

وهنا نشير إلى أن مصر كانت دولة مقصد ومعبر انطلاقاً لموجهات الهجرة غير الشرعية، بسبب حالات الحروب والصراعات في دول القارة الإفريقية من جهة، ومسرح الصراعات الطائفية والحروب الأهلية في البلدان العربية المجاورة مثل سوريا واليمن والعراق وليبيا من جهة أخرى.

وقد ازدادت تيارات الهجرة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط جراء البطالة والفقر وانخفاض مستوى المعيشة، حيث يعد البحر المتوسط الناقل الرئيسي لتدفقات الهجرة غير الشرعية من نقاط وأماكن تجمع المهاجرين على سواحله الجنوبية في الشمال الأفريقي إلى السواحل الأوروبية ومنها إلى داخل القارة الأوروبية.

وفي الأعوام الأخيرة، وتحديداً منذ ٢٠١٥، اتخذت الحكومة المصرية تدابير خاصة للقضاء على قوارب الموت، وحاصرت الظاهرة بالحلول وتشديد الرقابة على المطارات والموانئ والحدود المصرية، وعملت على ثلاث محاور رئيسية، وهي: التشريعات، والأمن والتنمية.

فقد أسست الحكومة المصرية كيان مؤسسي معني بحل قضية الهجرة غير الشرعية، وهي اللجنة الوطنية للتنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، وعملت اللجنة منذ تأسيسها على وضع إطار تشريعي خاص يعطي تعريف



واضح لجريمة تهريب المهاجرين، وجاء قانون ٨٢ لسنة ٢٠١٦ بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، الذي ساعد أجهزة إنفاذ القانون على القضاء على شبكات التهريب.

وتركزت محاور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ٢٠١٦ / ٢٠٢٦، على رفع الوعي العام بقضية الهجرة غير الشرعية، وتعبئة الموارد اللازمة لدعم جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية، ودعم التنمية كأساس لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وتوفير البدائل الايجابية لفرص العمل في مصر.

وبالإضافة إلى ذلك عملت على حماية الفئات الأكثر عُرضة لمخاطر الهجرة غير الشرعية، ورفع القدرة المعلوماتية في مجال الهجرة غير الشرعية، وبناء وتفعيل الإطار التشريعي الداعم لأنشطة مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتعزيز التعاون الإقليمي.

كما أبدت الجهات القضائية والأمنية المصرية المعنية بمكافحة تهريب المهاجرين، تعاوناً مع نظيراتها الأجنبية، من خلال تبادل المعلومات والمساعدات أو غيرها من الصور.

وشددت السلطات المصرية العقوبات الخاصة بجرائم الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، ومنها أن يعاقب بالسجن أو بغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه، كل من ارتكب جريمة تهريب المهاجرين أو الشروع فيها أو توسط في ذلك.

كما أقرت مصر العقوبة بالسجن المشدد وغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه، وذلك ما إذا كان الجاني قد أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة لأغراض تهريب المهاجرين أو تولى قيادة فيها أو كان أحد أعضائها أو منضماً لها، وتشديد إجراءات أكثر صرامة إذا ثبت ارتكاب الجريمة بواسطة منظمة إجرامية، أو لتنفيذ غرض إرهابي.

ومن الناحية الأمنية، تمكنت مصر من منع عمليات تسلل كانت تتم عبر الحدود الشرقية عن طريق إسرائيل، وتوقف حالياً ذلك المسار، نتيجة للتواجد الأمني المكثف في شمال سيناء، حيث تعاملت وزارة الداخلية والقوات المسلحة في تأمين الحدود بشكل جيد للغاية، وتم حصار سماسرة الهجرة غير الشرعية، ممن يسهلون عبور الأفارقة ويتخذوا من مصر دولة عبور.



وأوجدت الحكومة منافذ تنمية في مناطق وبؤر الهجرة غير الشرعية في المحافظات المصرية، مثل محافظة كفر الشيخ، والفيوم، فتم افتتاح مزارع سمكية في منطقة غليون الصناعية لتوفير آلاف فرص العمل المباشرة للصيادين وخريجي الجامعات، وهي أكثر الفئات التي كانت تلجأ لعملية الهجرة غير الشرعية.

وإلى جانب ذلك، كانت هناك حملات التوعية الإعلامية والدراسات والأبحاث الرسمية حول الهجرة، منها حملة "أنقذ مهاجر"، وحملة "قبل ما تهاجر شاور"، وهي حملات خاطبت الفئات المجتمعية على اختلاف مستوياتها الثقافي للحد من هذا الظاهرة وإيجاد تصدي مجتمعي لها.

بعد نجاح الدولة المصرية في ضبط حدودها، جاءت ثمرة هذا النجاح متمثلة في اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بمنح لا ترد قيمتها ٦٠ مليون يورو، تقديراً للجهود المصرية، ولتعزيز مسار الحكومة في تمويل حمة من المشروعات التنموية، ما يساهم في علاج الأسباب الجذرية لمسألة لجوء المواطنين إلى الهجرة والمخاطرة ب حياة الشباب في عرض البحر، وحتى لا يقع هؤلاء الشباب ضحية لعمليات الاتجار بالبشر والعصابات الغير إنسانية.

وبعد جهود من وزارة الخارجية، كانت هناك اتفاقات مطولة مع الاتحاد الأوروبي انتهت بحزمة من المشروعات المتوسطة والصغيرة لدعم التنمية وخلق فرص عمل للشباب على أراضيهم، إضافة إلى مشروع آخر لتنمية مهارات الشباب من خلال توفير فرص تدريب فني ومهني لهم بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم (قطاع التعليم الفني) ووزارة التجارة والصناعة، وتم الاتفاق مع المجلس القومي للمرأة لتنمية مشروعات تخلق فرص عمل للنساء والشباب لاسيما في أكثر المحافظات تصديراً للهجرة، وتم إقرار مشروع لدعم القدرات المؤسسية للتعامل مع تحديات الهجرة بالتنسيق مع اللجنة التنسيقية الوطنية لمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر.

تعاون أممي مصري أوروبي . الداخلية الإيطالية

تعد إيطاليا أكثر الدول تشدداً ورفضاً لعمليات الهجرة، إذ تعاني الدولة من ضغوط على اقتصادها وبنيتها التحتية بسبب الأعداد الهائلة التي تصلها من المهاجرين غير الشرعيين، لذا أبرمت وزارة الداخلية الإيطالية اتفاقاً أمنياً مع نظيرتها المصرية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية بمقر وزارة الداخلية الإيطالية.

ويتم تمويل البروتوكول بتمويل "إيطالي وأوروبي"، لتدريب ٣٦٠ من كبار كوادرات الشرطة الإفريقية من ٢٢ جنسية على أحدث أساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، هذا بالإضافة إلى أنه تم استحداث إدارات



جديدة لمكافحة الجرائم المنظمة، يتم من خلالها تدريب الكوادر الإفريقية على مكافحة الجرائم في مركز بحوث الشرطة، وسيتم إقامة ٦ ورش تدريبية خلال العامين ٢٠١٨/٢٠١٩.

التجربة المصرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية كانت في الحقيقة مثار إعجاب وتقدير دولي واضح، إذ أثنت وزيرة الدفاع الألمانية خلال لقائها بوزير الخارجية المصري في مؤتمر ميونيخ للأمن في الفترة من ١٥-١٨ فبراير ٢٠١٨، على نجاح مصر في منع أي مركب تقل مهاجرين باتجاه أوروبا من مغادرة السواحل المصرية منذ سبتمبر ٢٠١٦.

وكذلك، أشاد منسق البرامج بمكتب منظمة الأمم المتحدة للهجرة لدى القاهرة، بما قدمته مصر من جهد للحد من الهجرة غير الشرعية، مؤكداً على نجاح ما تبنته السلطات المصرية من سياسات لعلاج ملف الهجرة منذ عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٦ للحد من تهريب البشر أو الاتجار بهم، إضافة إلى ارتباط ذلك برؤية مصر ٢٠٣٠.

بالإضافة إلى ذلك، أوضحت التقارير والإحصاءات أن عدد الأطفال الذين هاجروا من مصر لإيطاليا قد تراجع بالفعل خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧، ويتم التعاون مع الحكومة الإيطالية، وقال مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة، إن الهجرة غير الشرعية من مصر إلى إيطاليا انخفضت بشكل كبير مؤخراً، ولم تخرج من مصر أي مراكب خلال عام ٢٠١٧، وهناك تقديرات بخروج مركب أو اثنين، ولكن ليست هناك معلومات مؤكدة بشأنهما.

وقد لقي إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية التي أطلقتها مصر ترحيباً دولياً واسعاً، خاصة وأن مصر تعد عاملاً أساسياً وهاماً في مواجهة الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى إقرار القانون، وهو ما يؤكد على التزام الحكومة بمواجهة الهجرة غير الشرعية.

توصيات:

- ضرورة تعميم التجربة المصرية في عدد من البلدان، إلا أن ذلك يبقى معضلة لأنه يتطلب رغبة صادقة لدى الدول التي تعد معبر للمهاجرين غير الشرعيين في مواجهة الأزمة، وليس تصديرها للضغط.
- التوسع داخل مصر في تنفيذ برامج إقليمية، تشمل العمل مع دول إفريقية وأوروبية وعربية، لبحث سبل جديدة لإيقاف عمليات تهريب البشر.



- منح الإنتربول سلطات مواجهة أكبر للتصدي لعصابات تهريب البشر، لاسيما الدول الأساسية التي تعد معبراً للمهاجرين.
- عمل مشروعات بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لتوعية الشباب بحيل عصابات التهريب واستغلالهم لطموحات الشباب.
- البدء بسن تشريعات تسمح بفرض الزمات على الدول التي تسمح لعصابات تهريب المهاجرين بالتواجد على أراضيها.
- ضرورة تفعيل مبادرات إحلال السلام مثل مبادرة إسكات البنادق " في إفريقيا لتأمين حياة البشر هناك.
- ضرورة التصدي للإرهاب بتعاون عالمي . لاسيما في المناطق المنكوبة . ومعاقبة الدول التي تصدر السلاح للجماعات الإرهابية خصوصا في غرب إفريقيا والجماعات الجهادية.
- البدء ببرامج تأهيل للاجئين وتوطينهم بشكل منظم حتى لا يكونوا عبئاً على الدول المضيفة.
- برامج مجتمع مدني لمواجهة الظاهرة ودعم الشباب في بلدانهم.